

الكويت.. براءة شبكة فؤاد الإيراني من تهمة غسيل الأموال

الأربعاء 28 أبريل 2021 04:36 م

قضت محكمة الجنايات الكويتية الأربعاء، بسجن الإيراني "فؤاد صالح" رئيس "شبكة فؤاد الإيراني" و متهم آخر لمدة 4 أعوام بتهمة التزوير في دفاتر السيارات، وبرأتهم من تهمة غسيل الأموال وتجارة الخمر.

وامتنعت المحكمة عن عقاب متهم آخر في القضية وبرأت 16 متهما من التهم الموجهة إليهم إذ أكدت أنه لا جريمة للاعتداء على المال العام.

واستندت المحكمة ببراءة المتهمين من تهمة غسيل الأموال إلى حكم محكمة التمييز الصادر قبل شهرين الذي أكد أن هناك أموالا عادت إلى صندوق الوائى بالأرباح وأن مبلغ الأربعة ملايين دينار في قضية "شبكة فؤاد" لا علاقة له بصندوق الوائى، إنما هو مال خاص، وفقا لصحيفة "القبس" الكويتية.

عاجل - الجنايات تحكم في #شبكة_بنيدر: حبس الإيراني #فؤاد_صالحى وآخر 4 سنوات بتهمة التزوير

• النيابة وجهت تهمة غسل الأموال وجلب مخدرات وحياسة أسلحة وتهريب جمركي

• المحكمة تؤكد: لا يوجد جريمة #غسل_أموال_s70wsS3FwN <https://t.co/s70wsS3FwN>

April 28,

2021 – القبس (@alqabas@)

وتم ضبط "شبكة فؤاد الإيراني" منتصف شهر يوليو/تموز 2020، بعد مدهمة شاليه في منطقة بنيدر، ومواقع أخرى للشبكة بعد أشهر من الرصد والتحري، ليتم ضبط أعضاء الشبكة وضبط ممتلكات ثمينة في المواقع التي تمت مدهمتها، منها: سيارات ودراجات رباعية الدفع، ومجوهرات وساعات ثمينة، ومبالغ مالية كبيرة بالعملة المحلية وعملات مختلفة.

وأحالت النيابة العامة المتهمين جميعاً في القضية وعددهم 19 شخص إلى محكمة الجنايات بعد أن وجهت إليهم تهمة غسيل أموال وتجارة الخمر وحياسة أسلحة.

وذكر تقرير سابق لصحيفة "الراي" المحلية، أن "النيابة أسندت للمتهمين تهمة ارتكاب جرائم غسيل أموال وتجارة الخمر وحياسة أسلحة وذخائر"، في حين أشار التقرير إلى "أن من بين المتهمين 4 محبوسين احتياطياً، و14 مخطئ سبيلهم، وواحد خارج الكويت".

وكشف التقرير أن "المتهمين نفذوا عشرات عمليات التحويل المالية عبر حسابات مختلفة، وأصدروا شيكات عدة لإعادة صرفها نقداً، وتجزئة المبالغ وتدويرها بغرض تمويه وإخفاء المصدر غير المشروع لتلك الأموال وكيفية التصرف فيها".

وأفاد بأن "الإيراني صالح" استخدم مبالغ مودعة في حساباته بشراء عقارات ومركبات فاخرة، بينما أجرى متهمون آخرون عمليات تحويل ونقل ملكيات مركبات فاخرة بالتزوير في المحررات الرسمية".

وكانت النيابة العامة قد أمرت في نهايات شهر أغسطس/آب 2020، بمنع نشر التحقيقات الجارية بالقضية، وجعل التحقيق سرياً ومنع نشر أي معلومات أو بيانات بشأنه تحت طائلة المسؤولية القانونية.

